تأثيرات الوجود العثماني في مدينة الجزائر من الناحية الاقتصادية، من خلال مخطوط قانون أسواق مدينة الجزائر "لمتولي السوق" عبد الله بن محمد الشويهد"

الأستاذ: نواصر عبد الرحمان
جامعة الدكتور يحي فارس - المدية

ملخص:

من التأثيرات البارزة للعثمانيين في مدينة الجزائر التأثيرات الاقتصادية، خاصة أنها مستنبطة من وثيقة تمثلت في مخطوط قانون الأسواق "لابن الشويهد"، حيث بين لنا الجهاز الرقابي الذي يدير هذه الأسواق، وكيفية ضبط نشاط مختلف الطوائف الحرفية، وتتبع أسعار البضائع الواردة والخارجة من المدينة، وكيفية حلّ الخلافات بين الأفراد، وبين لنا العملات المتداولة والبضائع. ومنه إمكانية التوصل إلى نتائج هذه التأثيرات الاقتصادية على المدينة خلال 18م.

Résumé

The effects of the Ottomans presence in the city of Algeria in economic terms, through the manuscript of the law of the markets of the city of Algiers "to the market" Abdullah bin Mohammed al-Chouweihed"

Some of the prominent effects of the Ottomans in the state-city of Algiers, the economic effects.especially that the letter derived from the markets manuscript by Ibn Chouweihed.

this law contains regulatory system that manage with the market, and different handcraft functions communities, it also control the prices of the imported and exported product, and how to resolve problem between people and traded currencies, product including the possibility of finding the resolves of these economic impact on the city during the 18th century.

مقدمة:

بحكم أن الجانب الاقتصادي من أهم مقومات الحياة لأي مجتمع كان، ونظرا لكونه مرآة عاكسة لوضعية النشاطات المنتجة الخاصة بمختلف المهن والحرف. والوضع الاقتصادي كثيرا ما يحدد وتيرة الأمن والاستقرار لأية دولة، ومنه يعكس لنا مدى تحكم النظام القائم على تأمين الموارد الاقتصادية للسكان، وكلما تعددت ضمنت استقرار مداخيلها المالية، وكلما تقلصت كان النظام في خطر بسبب شح المداخيل ومنه حدوث أزمات والتي تؤدي بدورها إلى ثورات. ومنه سنحاول رصد ما مدى تأثير الحكم العثماني في مدينة الجزائر من الناحية الاقتصادية معتمدين على مصادر ووثائق تعكس لنا صورة من صور هذه التأثيرات التي خصت الجانب الاقتصادي حسب ما ورد في قانون أسواق مدينة الجزائر؟.

1-التعريف بالمخطوط⁽¹⁾ :

هذا المخطوط الذي يحمل عنوان "أوامر تركية" ومن هنا يأتي التأثير المباشر في الأمور المتعلقة بالاقتصاد في مدينة الجزائر وبالضبط في أسواقها وضبط نظامها من حيث طرق المعاملات وتحديد أجور الحرفيين، وتسوية الخلافات، وأمور متعلقة بالجانب الخدماتي وشمل أمور أخرى سنتطرق إليها بالشرح، وهذا المخطوط يعتبر من الوثائق الهامة⁽²⁾، كونه مكتوب من طرف متولي السوق أو متولي منصب أمين الأمناء "المكلف بالإشراف على شؤون أسواق مدينة الجزائر، وتولت هذا المنصب "أسرة الشوهيد والتي يعود إليها كاتب المخطوط "عبد الله بن محمد الشوهيد" من فترة (1695-1705) وبالتالي نستعرض هنا أهم البصمات التي أوجدها العثمانيون في المدينة من أجل أحكام عملية تسييرها بشكل حسن وضمان استقرارها.

2- الجهاز الرقابي لأسواق المدينة:

- المحتسب⁽³⁾: هو صاحب السوق أو متولى الرحبة، وهذا المنصب موجود منذ الفترات الإسلامية واستمر تواجدته في الفترة العثمانية في مدينة الجزائر في العهد العثماني، وهو من الشخصيات الإدارية، ارتبط نشاطه بالجهاز القضائي والافتاء بسبب ما يعرض عليه من منازعات وشكاوى وبالتالي فهو الناطق الرسمي للقاضي، والمسؤولين عن سير الحسن للمدينة، بل والسهر

- على سير الحسن للمارة في الشوارع،⁽⁴⁾ وورد اسمه كثيرا في نص قانون أسواق مدينة الجزائر، مثلا "اتفاق بنوميزاب مع محتسب أن يكون رسم الريش"⁽⁵⁾.
- وورد اسم المحتسب في المخطوط غير كاملا فتتمت الإشارة إلى اسمه فقط دون صفته أو كنيته فمثلا ورد واستمر ذكره إلى غاية سنة 1112هـ/1702 باسم المحتسب "عبد الرحمان"⁽⁶⁾.
- شيخ البلد: من أصحاب المكانة، يتولى الإشراف على النقابات المهنية والسكان، كان يتسلم الضرائب ليوصلها للجهات المعنية كل شهرين، وبالتالي هو الوساطة بين مختلف شرائح السكان والسلطة، وعلى حسب ما ورد في المخطوط على إثر اجتماع وقع في جامع السيدة، وورد اسمه "شيخ البلد" سليمان بن لحرش سنة 1700م/1112هـ.⁽⁷⁾
- أمين الأمناء: وظيفته حكومية يجمع فيها بين عدة سلطات إذ هو المشرف والمسؤول عن سجلات الحكومة الخاصة بالحرف والمسؤول عن الضرائب الخاصة بالحرف⁽⁸⁾، وهذا المنصب توارثته عائلة "ابن الشويهد" والتي ينحدر منها كاتب المخطوط، وورد ذكره كثيرا، ونلاحظ في بعض الأحيان يشار إليه بكلمة "الشويحت" دون ذكر أمين الأمناء، ومثال ذلك عند تحديد قيمة الثمر، وكان قد حدد سعرها من طرف بابا حسن وعبد الله محمد البليدي والحاج يوسف الشويحت⁽⁹⁾، وفي بعض الأحيان تضاف إلى جانب اسمه "أمين الأمناء" ومثال ذلك "تقرر تسوية أمر الحقوق المجاري في الشوارع والدروب" مصطفى بن الشويحت أمين الأمناء⁽¹⁰⁾.
- ونلاحظ تدخل الداوي مباشر في كثير من الأحيان في تحديد الأسعار، أوفي حل خلاف صعوب حله ومثال ذلك: "ذهبنا بأمر من الداوي بابا حسن إلى دار القاضي وحددنا ثمن الحبوب بريال"⁽¹¹⁾.

3- أمور متعلقة بالخدمات:

تناولت الوثائق العثمانية الأمور المتعلقة بنظافة مدينة الجزائر، والتي يشرف عليها "قائد الزبل"⁽¹²⁾، وأشار إليها مخطوط قانون أسواق مدينة الجزائر "الحمد لله بأمر من القاضي الحنفي والحاج مصطفى كاهية العسكر وحضور الكاتب مصطفى بن الشويهد أمين الأمناء تقرر أمر حقوق المجاري في الشوارع والدروب بحيث يدفع الساكن في الطابق

العلاوي ضعف ما يدفع الساكن في الطابق الأرضي لما قد ينجر عن ذلك من ضرر بالنسبة لهذا الأخير وكان ذلك بتاريخ أواسط شهر صفر 1154هـ/1741م⁽¹³⁾، يتضح لنا من خلال ذلك أن الأمور المتعلقة بالنظافة كانت تخضع إلى قانون محكم يحترم من طرف الجميع، ونلاحظ كذلك أن قانون الأسواق تعدى إلى الأمور السكنية التي هي جزء من حياة المواطن.

ومن الأمور الخدمائية التي تخص الجانب الأمني للمدينة هو تنظيم أمور الحراسة والتي يساهم فيها أصحاب المهن، وورد كذلك بأمر من الداي "شعبان خوجة"⁽¹⁴⁾، المعروف عنه بالصرامة والحزم، وضع قانون خاص بتنظيم الحراسة الليلية مع تحديد عدد الرجال القائمين بها وبلغ عددهم 30 رجلا من الصناع، و10 رجال من زواوة، و10 من الصبايحية وخمسة رجال من حمباجية (من الجنود الحراس)، و5 رجال من العرجية وبالتالي كان مجموع 60 رجلا وكان كذلك في سنة 1104هـ/1692م.

وحسب مخطوط قانون أسواق مدينة الجزائر أن هذا النظام يدعم من حين إلى آخر بقوانين تزيد من ضبطه حتى يكون على قواعد متبينة تحترم من طرف القائمين عليه، والدليل على ذلك أنه زيد في إحكامه في عهد الداوي بابا أحمد⁽¹⁵⁾، وحدد بدقة عدد النوبات الخاصة بالقائمين على الحراسة من أصحاب المهن والجدول الآتي يوضح كل حرفة وعدد النوبات أو الرجال للدراسة وكان ذلك سنة 1107هـ/1695م⁽¹⁶⁾.

الحرفة	عدد النوبات أو الرجال	الحرفة	عدد النوبات أو الرجال	الحرفة	عدد النوبات أو الرجال
الحداد	24 نوبة	القوقي	05 نوبة	فكاي	30 رجلا
الصفار	05 نوبة	القزاز	03 نوبة	البراعي	رجلان
العتار	1 ونصف نوبة	الحوكي	03 نوبة	الدخاخي	رجل واحد
الفنداقعي	05 نوبة	الدلال	21 نوبة	المركصي	رجل واحد
سوق القبائل	12 نوبة	الحلواجي	02 نوبة	الفحام	رجلان
الجراب	07 نوبة	الحصار	05 نوبة	دلال البضاعة	رجل واحد
التماقعي	07 نوبة	الفخارجي	02 نوبة	راعي البحر	رجل واحد
الخراط	03 نوبة	المقفلجي	20 نوبة	الفخارجي	رجل واحد
الجقماقي	05 نوبة	الشواشي	07 نوبة	التبان	رجلان
أفراسدي	07 نوبة	الصبان	03 نوبة		
السقاط	04 نوبة	الحفاف	30 نوبة		
الخياط	13 نوبة	الحرار	30 نوبة		

الصباغ	07 نوبة	الدباغ	30 نوبة		
--------	---------	--------	---------	--	--

من خلال الجدول نستنتج أن عدد النوبات الخاص بالحرف كان خاضع لعدد الحرفيين الخاص بكل حرفة، فمثلا بعض الحرف وصلت عدد النوبات عندها إلى 30 نوبة مثل الحفاف، الحرار، والدباغ والفكاي، وهذا دلالة على كثرتهم، وبعض الحرف وصل عدد نوبات إلى 05 أو 3 نوبات إلى واحد ونصف نوبة، وكذلك يعكس لنا أهم الحرف الموجودة في المدينة، ومنه هذا الضبط الدقيق هدفه تفادي النزاعات والخصومات الناجمة عن الاختلاف أو عدم التفاهم حول عدد النوبات الخاصة بكل حرفة، وكذلك ضبط بشكل محكم من حيث عدد الرجال المطلوبين لحراسة المدينة في كل ليلة والبالغ عددهم 60 رجلا.

وخص قانون أسواق مدينة الجزائر في إطار الخدمات تنظيم أوقات الحمامات: وورد ذلك على حد قول: ابن الشويهيد احمد الله " حددت أوقات دخول الحمامات بقرار من العسكر وبابا محمد خوجة⁽¹⁷⁾، بحيث خصصت الفترة من الظهر إلى العصر للسكان المتدينين، ومن العصر إلى المغرب خاص "بالموميسات" وسجل ذلك في سنة 1157هـ/1744م، حيث يقول الزهار بهذا الصدد لكون الداى حسين هو الذي أعاد هذه الأعمال الخسيصة: وأول أعماله الخسيصة وأي خساسة أنه بني قنطرة الزنا (الحارة للموميسات) بعدما هدمها من قبله (أي الداى علي باشا" ونفي المومسات إلى مدينة شرشال⁽¹⁸⁾.

من هذا القانون يتضح الفصل بين السكان ونساء البغاء، لكن قد يكون هذا السبب لانتشار الكثير من الأمراض في مجتمع مدينة الجزائر كما اشار "أف شونبيرغ" أن الأمراض الزهريّة تنتشر بكثرة، ويعود السبب في ذلك إلى كثرة التردد على الحمامات البخارية⁽¹⁹⁾.

4- إصدار الأوامر التنفيذية لأصحاب الحرف:

تضبط المعاملات التجارية التي يقوم بها البائعون بشكل دقيق ويمنع على بعض الحرفيين ممارسة التجارة في المادة التي يحملونها وإنما هم مختصون فقط في مهنة الحمل، وإن خالق القانون يعاقب ويتمثل هؤلاء في الدلالة (من الباعة المتجولون يأخذ عن المبيعات عشر قيمة البضاعة)، وعمال الزيت، وعمال الحبوب وعمال البيض (أي الجير)، وعمال الفحم⁽²⁰⁾.

ومن الأوامر كذلك التي تخص واجبات أصحاب الجماعات، ومن ذلك عدم أحقية المستأجر الجديد للحمام فصل الطيابين أي الحمامجية الذي يشتغلون داخل الحمام، ولا يحق للمستأجر الأول تأليب هؤلاء على المستأجر الجديد، ونلاحظ هنا أنه يركز خاصة إذ كان المستأجر خارج جماعة بني مزاب، وهذا دلالة على أن هؤلاء كانوا يسيطرون على هذه المهنة في مدينة الجزائر، وكان أمين جماعة بني مزاب هو "سعيد شريف الحمامجي" وبلغ عددهم عند قدوم الفرنسيين 702 فردا، ومن الأمور التنظيمية كذلك يضمن هؤلاء دفع كراء الحمام في حالة غياب أحدهم عن البلد، وهذا دلالة على طول المدة الزمنية التي يستغرقها المزابي عند غيابه عن مدينة الجزائر لبعد المسافة ما بين مدينة الجزائر والصحراء، ومنه ضمان عدم تعطيل عمل الحمام والمحافظة على صمغته⁽²¹⁾.

ويضيف من الأوامر بأن المعلم يحق له أن ينيب عنه متعلما في محله، ويحق لولد المعلم أن يخلف أباه بفعل القانون والذي يخلفه لا يحق له التصرف حتى في البروقراطيين (أي الإبرة والكستبان)⁽²²⁾.

5- الفصل في الخلافات والشكاوى بين الحرفيين:

هذه الخلافات التي تحدث بين الحرفيين، ويتم فيها الفصل بعد التمهيد ودراسة سبب الخلاف وتحديد المتضرر من ذلك ويحكم لصالحه، ويفصل في بعض الأحيان من طرف "شيخ البلد" مثل ما حدث سنة 1701م، حيث حدث خلاف بين الصفارين (صانعوا الأواني النحاسية) والقزدارية (صانعوا الأواني من مادة القصدير) وفصل في أمر الخلاف بأن تكون عملية ترقيع الأواني فالرقع الكبير من اختصاص الصفارين، والرقع الصغيرة من اختصاص القزدارية وأعطى هؤلاء الآخرين حق الخروج إلى القرى، وتم الصلح بينهما بحضور أمين الامناء وأمين العطارين، وحضور هذا الأخير ليكون غير منحاز لأي طرف من الحرفيين.⁽²³⁾

وبعض الأمور المتعلقة يرد عليها الداوي مباشرة ويفصل فيها مثل الشكاوى التي رفعت له من طرف بني مزاب في عهد بابا حسن قارة بغلي⁽²⁴⁾، حيث اشتكوا من الجيجليين⁽²⁵⁾، وطالبوا بأن يبقى لهم حق القيام بطحن الحبوب للعسكر كما كان معمولا به في السابق فوافق الداوي على ذلك⁽²⁶⁾.

ومن خلال المخطوط نستنتج أن الخلافات التي كانت تقع بين الحرف وتداخلها من حيث الأرباح أخذ منها بنوا ميزاب حصة الأملاك والدليل على ذلك نجد في نزاع بين بني ميزاب وجموع الصناع في الجزائر من فرانيين، وجزائريين وحمالين والحلواجية واللبلبية حول الخسارة التي بتكديها الفرنون أي الكواشة وتم الاتفاق على أنه إذ تم تسجيل خسارة بإحدى المهن التي يتضمها بنوا ميزاب تتقاسم هذه الخسارة المهن الأخرى وكان ذلك في سنة 1749م، ولكننا لم نفهم ماذا يقصد بالخسارة، وكل ما توصلنا إليه أنهم كانوا ذا نفوذ كبير⁽²⁷⁾.

ومن الخلافات التي ذكرت في المخطوط وتم الفصل فيها مثل الخلاف الذي كان بين البحارين (القائمون بزراعة الباستين) بباب الوادي وباب عزون سنة 1105هـ/1693م، وحل مشكلة صانعوا الخفاف (الفتائر) بارتفاع سعر الدقيق والقمح مما أدى إلى انخفاض مدخولهم فأمر بتخفيض سعر الدقيق في عهد الداوي "بابا مصطفى" سنة 1702م.

مما تقدم نلاحظ تدخل السلطات مباشرة في فض النزاعات والخلافات القائمة بين الحرفيين، وذلك من أجل ضمان استقرار نظام السوق داخل المدينة، ولا ننسى بأنه مورد م موردوا خزينة الدولة.

6- تحديد أجور بعض الحرفيين:

يقدم لنا قانون أسواق مدينة الجزائر التدخل المباشر للسلطة عن طريق شيخ البلد، أو بطلب من الحرفيين في تحديد حقوقهم المالية وأجورهم المتعلقة بحرفتهم، وحتى لا يكون هناك تداخل في المهن من جهة كما نلاحظ مع الدلائل والتجار وكذلك ضمان حقوق العمال، ومن بين الذين تم تحديد حقوقهم كأن يأخذ الدلال درهم عن كل دينار، و10 دنانير عن كل 1000 دينار⁽²⁸⁾، بالنسبة للمبيعات، وبالنسبة للخلايين (عمال النظافة المكلفون بحمل النفايات)، يتعارضون 68 درهما بالنسبة للحفرة الصغيرة، والحفر الكبيرة نصف ريال حسب الجهد المبذول والموجودة في الطابق العلوي و29 درهما ونصف ريال بالنسبة للوزانة أو القائمون على الرمانة (آلة الوزن) يأخذ 30، وبالنسبة للحدادين (صانعي الصبّاط) 5 بران (نوع من الأحذية بـ 29 درهما، البابوج أو الخف بـ 14 درهما وغيرها، وبالتالي كان يحدد مجهود كل حرفي فيما يخص العمل الذي يبذله.

7- تحديد الرسوم والضرائب على البضائع:

يلاحظ من خلال التسجيل الدقيق للرسوم المفروضة على الضرائب الواردة والمصدرة من مدينة الجزائر، ويحدد لنا رسم التصدير يساوي رسم الإستاد، وحدد الرسوم المفروضة على القماش على سبيل المثال، فنجده يحدد الرسوم على حسب نوعية القماش والجهة القادم منها مثلا: القماش الهندي المستورد من اسطنبول 21 للقنطار الواحد، والقماش التونسي 8 صايمات، قماش المستيكة من المشرق 15 وهكذا بقية أنواع القماش وكل على حسب نوعيته، ونفس الشيء للبخائع الأخرى من مواد غذائية، والتوابل كالقرفة والقرنفل.

زمن الضرائب المفروضة على الصناعات كل شهر أو سنويا وتشمل مثلا الخراط 14 ريال، الحفاف 317 ريال، الصياغ 45 ريال.. الخ⁽²⁹⁾.

8- تحديد الأسعار في أسواق مدينة الجزائر:

حسب مخطوط قانون الأسواق كانت الأسعار تراقب من طرف المحتسب، وأمين الامناء، وشيخ البلد، وفي بعض الأحيان يرفعون الأمور إلى الداي خاصة فيما يتعلق بأمور القمح والدقيق والخبز، كما جاء في المخطوط: "الحمد لله ثم تحديد سعر الخبز الذي يحضره الكواشة للعسكر، وبموافقة وجهاد البلد المذكورة أسمائهم بما فهم أمين الخياطين والحاج سليمان الشويهد، على أن يكون سعر ثلاث خبزات بدرهم واحد، إذ كان وزن الخبز يساوي 14 أوقية، وكان هذا سنة (1113هـ/1701م)⁽³⁰⁾.

ومن خلال المخطوط نلاحظ بأن سعر الخبز دائما يخضع لسعر الحبوب حيث ورد ذلك "حددت أسعار الحبوب بما يساوي 10 أوقية وهي ناضجة على أن يكون سعر الحبوب يساوي سلطاني⁽³¹⁾.

ومن المواد الغذائية التي ركز عليها المخطوط من حيث تحديد أسعارها هي الزيت لكون الزيت للغذاء وكذلك لصناعة الصابون وبالتالي كثرة استعماله، حيث كان سعر القلعة في سنة 1698م، ثمنها 4 ريال إربع، وكما ارتفع سعر الزيت احتج صانعو الصابون لدى الداي فحدد سعر الرطل ب 34 درهما، والشيء الذي جعل الزيت محل رقابة كبيرة من طرف الدولة هو الاستعمال الكبير له في الغذاء والإنارة والصناعة الصابون، لذلك منع تصديره في بعض الأحيان⁽³²⁾.

وكثيرا ما أشير إليه في بعض وثائق الوقف الخاصة بالمساجد لاستعماله في الإنارة وتم رصد الزيت في مصاريف إنجاز وتنظيف القنوات والتي تشمل (الشعير وزيت الزيتون وغيره).

بالإضافة إلى تحديد بعض الحلويات كالزلابية، وتحديد أسعار الأدوات الفخارية.

8.- تحديد مواصفات بعض منتوجات الحرف:

تعقد بعض الاجتماعات في المراكز الرسمية الحكومية مثل: مقر القاضي بحضور متولي السوق وأمين الأمانة، وأمين الحرفة وعناصر أخرى من أجل البحث في بعض القضايا الخاصة ببعض الحرف والمهن والهدف من وراءها حفظها من التلاعب والفساد، ومثال ذلك "قضية صناعة الشواشي وتم تحديدها وفق: من حيث الشاشية الطويلة والقصيرة، ومن حيث منع استعمال صوف البلد، ومن يخالف ذلك يعاقب بل ويمنع من ممارسة الحرفة، وشددوا على الملتحقين الجدد بالحرفة بأنهم لا يستطيعون ممارسة الحرفة إلا بعد التأكد التام من اتقانهم لها⁽³³⁾.

9.- الإشارة إلى المداخل المالية للخزينة:

تمت الإشارة إلى بعض المداخل التي تحققها السلطة من وراء الرسوم المفروضة على الصناع، والحقوق المستوفاة من الدخول والخروج من أبواب المدينة مثل: باب عزون، والضرائب المفروضة على الحيوانات النقل، والمبالغ المتوجبة على قائد الرحبة، وتحديد لزمة الضيافة والرسوم المفروضة على الفواكه، وتم تحديد بعضها في اجتماع تم عقده في جامع السيدة⁽³⁴⁾، وكان كالاتي:

10- الرسوم المفروضة على الصناع:

أشار قانون أسواق مدينة الجزائر لهذه الرسوم التي حددت في اجتماع تم عقده في جامع السيدة سنة 1696م في عهد "بابا أحمد" ونقدمها في الجدول الآتي⁽³⁵⁾:

الصنعة	قيمة الرسم	الصنعة	قيمة الرسم	مجموع الرسوم
الغماد والمقاييس	15 ريال	سوق القبائل	03 ريال	143 ريال
الدباغ	18 ريال	الصباغ	03 ريال	
المكاحلي+تقماقي	9.7 ريال	الخراز	03 ريال	
الحداد	07 ريال	بابوحي	03 ريال	
سفاطي (بائع القفف)	9.5 ريال	أفراصدي	01 ريال	
الرتايبي-اللجام	2.3 ريال	دلال سوق الخياطين	03 ريال	
حمال	3.3 ريال	شواشي	05 ريال	

	03 ريال	الفكاي	4.5 ريال	الحوكي
	01 ريال	حمال الزيت	10.6 ريال	الحفاف
	03 ريال	الحمامي	4 ريال	القنراقي
	02 ريال	الفخارجي	14.5 ريال	رحبة الزرع
			3 ريال	العطار
			3 ريال	الخياط

من المجموع نلاحظ بأن الشيخ البلدي: ملزم بدفع 143 ريال لخزينة الدولة شهريا، ونلاحظ بأنه يختلف قيمة الرسم من حرفة إلى أخرى وكذلك على حسب قدرته واستطاعته ويحددها مجلس الأمناء⁽³⁶⁾. التي كانت تذر على صاحبها مداخيل لا بأس بها مثل: الدباغ 18 ريال أكبر رسم وأدناها حمال الزيت والفراصدي 01 ريال. تتغير هذه الرسوم بتغير الزمن وعلى حسب قيمة العملة، وكذلك قيمة المادة الأولية للصناعة، ونلاحظ ذلك أن ما يدفعه شيخ البلد من لزمة قد تغير سنة 1700، وهذا ما يعكسه الجدول التالي⁽³⁷⁾:

الصناعة	قيمة الرسم	الصناعة	قيمة الرسم	مجموع الرسوم
الحداد	110 ريال	دقماقي	21.5 ريال	2825 ريال
الخراط	14 ريال	حمال مخزن الزرع	15 ريال	
الحفاف	37 ريال	الخياط	100 ريال	
العطار	35 ريال	البابوي	65.5 ريال	
الصباغ	45 ريال	الفخارجي	28.5 ريال	
سوق القبائل	140 ريال	حمال الجير	14.1 ريال	
صناع سوق الجرابية	71.5 ريال	المقفوني	106.5 ريال	
الدباغ	107 ريال	الماجي	60.5 ريال	
الغماد والمقاييس	28 ريال	الحرار	145 ريال	
السفاج	28 ريال	القزاز	16.1 ريال	
القهواجي	28.1 ريال	الحلواجي	24.5 ريال	
الحمامي	53.5 ريال	الفنراقي	29.5 ريال	
الفرصادي	21.4 ريال	الخزار	16.5 ريال	
الحوكي	16 ريال	الجلاب	51 ريال	
المكاحلي	21.5 ريال	البرامي	43 ريال	
دلال السوق الخياطين	115 ريال	السبارلية	13.5 ريال	
بحار باب عزون	115 ريال	الصقاط	45 ريال	
بحار باب الواد	55 ريال	الصبان	60.1 ريال	

	الحصار	28 ريال	فندق الزيت	42.5 ريال
	بوناطير والحفاوية	11 ريال	الجواج	20.45 ريال
	صناع تقصيرين	35.5 ريال	الفكاي	252.5 ريال
	صناع بني مسوس	35.3 ريال	الكواش	132.5 ريال
	التبان	29 ريال	السمان	24.10 ريال
	اللبان	29 ريال	المركصي	15 ريال
	الفحام الرحبة	65 ريال	حمال	4.15 ريال
	رحبة الزرع	64.5 ريال	باب البحر	6 ريال
	بوزريعة	84 ريال	القزداري	23 ريال
	الرتايي	13.5 ريال	الفخار	23 ريال

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد الحرف التي تم التصريح بها سنة 1700 أكبر بكثير من عدد الحرف التي ذكرت في اجتماع 1696م حيث نلاحظ ذكر 50 حرفه وأحياء للصناعات مثل بوزريعة، بينما ذكرت حوالي 21 حرفه وسوقين هما رحبة الزرع وسوق القبائلي اجتماع 1696م، ونظيف إلى ذلك أن محصلة الضرائب كانت 1696 لهذه الحرف كانت 143 ريال وفي سنة 1700م بلغت 2825 ريال أي مرة مقارنة بالأولى وذلك لإضافة بقية الحرف، ونلاحظ كذلك بعض الحرف زادت ضربتها مثلا دباغ 18 ريال سنة 1696م إلى 107 ريال سنة 1700 وهذا يعود ربما إلى تزايد عدد الحرفيين في هذه الصناعة.

- المهن المعنية بدفع الضيفة:

تم تحديد المعنيين بدفع الضيفة من أصحاب الحرف والمهن حسب مخطوط قانون الأسواق كالآتي⁽³⁸⁾:

المهنة أو الصناعة	قيمة الضيفة	المهنة أو الصناعة	قيمة الضيفة	المجموع
بحار باب عزون	15 ريال	رحبة الزرع	4.64 ريال	226.9 ريال
بحار باب الواد	15 ريال	صفار سوق القبائل	8.4 ريال	
المركاص باب عزون	05 ريال	دلال سوق الخياطين	64.4 ريال	
الفحام	13 ريال	الحوكي	12 ريال	
التبان	5.2 ريال	الفكاي	33 ريال	
اللبان	2.5 ريال	الجلاب	17 ريال	
الخراز	4.5 ريال	الحمامات	12.4 ريال	
الشواشي	6 ريال	حمال الرمانة	4.5 ريال	

	/	/	4.7 ريال	الجراب
--	---	---	----------	--------

نلاحظ من خلال الضرائب المفروضة على المهمن والصنائع، بالإضافة إلى الضيفة السنوية قد تؤدي إلى انهك كاهل العمال الحرفيين مما يزيد عليهم الأعباء المالية، وهذا من جملة المشاكل التي كانت تواجهها بعض الحرف والمهمن.

وقد تدفع الضرائب المفروضة على الحرف سنويا، وإذ تعذر ذلك تسجل كذين، ومثال ذلك "جماعة حرفة المقفولجية في عهد الداوي "باب مصطفى" حيث دفع الحاج صالح أمين المقفولجية الدين الذي كان عليهم سنة 1699هـ/1111م، وقدره 331 ريالا تم تسديده سنة 1112هـ/1700م، مع دفع مستحقاته هذه السنة وهو 282 ريال فأصبح المجموع 613 ريالا.

- الغرامة:

تفرض على المناطق الخارجة عن السلطة الفعلية للبايليك بالصحراء والهضاب العليا والمناطق الجبلية عوضا عن العشور، وتسديدها عينا أو نقدا ، وفي مخطوط قانون الأسواق تمت الإشارة إليها في عهد الداوي "مصطفى" الذي أرسل الصبايحية من أجل تحصيل 37 غرامة متوجبة على الجلايين (تجار الغنم يجلبون الغنم للمدينة) وبلغت قيمتها نقدا⁽³⁹⁾ 1910 ريال دفع منها الجلابون 606 وبقيتمتها دينا 1301 ريالا⁽⁴⁰⁾.

- لزمة الضيافة:

وهي نوع من المساهمة التي تفرض على سكان المدن وتدفع في شكل مواد غذائية أو مبالغ مالية ومنها: ضيافة 1004 ريالا وكان ذلك في عهد "بابا مصطفى" سنة 1113هـ/1704م⁽⁴¹⁾.

ومما يدل على أن هذه المساهمات في شراء الخيل كثيرا ما كانت تزعم السكان، حدث أن رفض الحداد المساهمة في شراء الخيل سنة 1700، وأجبر على ذلك من طرف الداوي بأن يدفع الربع، وإذا وصلت دفعة أخرى يدفع النصف وكان الأمر تحول إلى عقوبة وذلك من خلال تحول المساهمة من الربع إلى النصف⁽⁴²⁾ ، وفي نفس السنة أمر الداوي بأن يوفر الأمناء 460 حصانا بتكلفة 9567 ريالا وهو مبلغ ضخم، بل أكثر من ذلك أمر بزيادة الخيل سنة 1701 وعددها 73 حصانا وثمانها 1623 ريالا وقد يتعدى مساهمة السكان إلى المساهمة في شراء أسرى النصراري الذين يرسلون إلى اسطنبول⁽⁴³⁾.

- الرسوم المفروضة على اليهود والنصارى:

يدفعها أمين جماعة أهل الذمة⁽⁴⁴⁾ بمعدل قرش واحد عن كل فرد وقد أشار إليها مخطوط قانون أسواق مدينة الجزائر، وأشار إلى امتناع بعض اليهود على دفع ما يتوجب عليهم، وكان إصدار الأمر بدفع ما تعودوا على دفعه، وجزية اليهود السنوية تعادل 6 آلاف قطعة ذهبية⁽⁴⁵⁾.

- الرسوم المفروضة على أبواب المدينة أو الميناء:

ذكر الشويهد في المخطوط أن قانون باب عزون يفرض على القوافل التي تأتي إلى مدينة الجزائر للتجارة مثل قافلة تلمسان 2 دينار عن كل حمل، وقافلة بني عباس 28 درهما عن كل حمل، ثم أخذ في التفصيل الخاص بكل حمل بضاعة مثلا حمل الدخان (التبغ) 28 درهما عن الحمل وفي نفس الوقت أشار إلى رسوم التي تدفعها القوافل عند خروجها من باب عزون مثل القوافل: مستغانم وتلمسان وقسنطينة، حدد رسم الحمل الواحد 50 درهما⁽⁴⁶⁾.

والرسوم المفروضة على السفن مقابل التوقف في الميناء 20 قرشا خاصة سفن الإيالة والدولة العثمانية، و40 قرشا عن السفن الأوروبية الخاصة بالدول المسالمة، و80 قرشا عن السفن الدول الأوروبية المعادية في حالة ما وصلت للميناء سالمة ولم تقع في قبضة البحارة الجزائريين⁽⁴⁷⁾.

وضرائب تفرض على البضائع المحملة على السفن 5% على واردات و29% على الصادرات، وهذه الأرقام تخضع للتعديل، فمثلا سنة 1817 فرض عمر باشا ضريبة على الصادرات وصلت إلى 10%، بالإضافة إلى 12 فرنكات تدفعها السفن مقابل الاسترشاد بالفنار عن كل سفينة، تدفع السفن للرياس مقابل مصاحبهم للسفن 10 سكات جزائرية، وللتراجمة 3 سكات، بالإضافة إلى هدايا المقدمة وتعرف بالبشماق ومقدرة بـ 4ريالات تدفع لقائد المرسى عند زيارته للسفينة⁽⁴⁸⁾.

وبالتالي نستنتج بأن هذه الرسوم المفروضة بهذا الشكل أنها لا تراعي مقدار الحملة الخاص بالسفينة، فكل سفينة محملة تدفع 23ريال، و16 ريال عندما تكون فارغة، ومن هنا قد تكون بعض الممارسات لا تخلو من الرشوة بغرض التهرب الضريبي، خاصة وأنه لاحظنا أن قائد المرسى يحظى بهدايا، وحتى بالنسبة للمشرفين على الأبواب مثل باب عزون وغيره، وورد دليل على ذلك في رحلة "ابن حمادوش" يشير فيها إلى التهرب من

المكسي حيث قال: "...كان لي تلميذ ابن عمتي يصطحب مع خوجة الملح، نطلب منه أن يطلب من صاحبه إجازة سلعتي، ... فلم يمسك مصاحب الباب فسلمت من المكسي"⁽⁴⁹⁾. ومن هذا نستنتج أن الرشوة كانت شائعة لدى بعض العمال في مراكز حساسة مثل مراقبة الأبواب التي تمر عبرها البضائع وفي نفس الوقت تمثل هذه الأبواب الوسيلة الوحيدة لإدخال أموال للخزينة من القبائل المستعصية، وتشديد المراقبة عليها وإشعارها بوجود سلطة.

الخاتمة:

التأثير الاقتصادي العثماني في مدينة الجزائر يظهر من خلال ضبط وفق قوانين صارمة من حيث التطبيق، ومن حيث فعاليتها في التحصيل الجبائي مثل قانون أسواق مدينة الجزائر، وفي نفس الوقت لم يراع كيفية تحصيل الرسوم على البضائع خاصة الأوربية، وذلك كون الرسوم كانت تفرض على السفينة جملة دون مراعاة نوعية البضاعة الواردة، وبالتالي تعرضت البضائع للمنافسة الأجنبية، وفي نفس الوقت خسارة لمداخل الخزينة، خاصة أن البحارة الأوربيون تفتنوا لقيمة الهدايا المقدمة للموظفين العثمانيين، والطابع الحرفي جعل الروتين الذي فرضه قانون الحرفة يكبل ويعترض أي تقدم أو تطور يحسن هذه الصنعة كما ونوعا، بالإضافة إلى انهالك أصحابها بالضرائب.

الهوامش:

¹ مخطوط مودع بقسم المخطوطات بالمكتبة الوطنية الجزائرية تحت رقم 1670 ومسجل بعنوان "أوامر تركية" وحقق المخطوط وهو الأستاذ "ناصر الدين سعيدوني، فضل أن يكون عنوانه قانون أسواق مدينة الجزائر، استنادا لما جاء في الصفحة الأولى من المخطوط، أنظر: عبد الله بن محمد الشويهد: قانون أسواق مدينة الجزائر، تحقيق وتقديم، ناصر الدين سعيدوني، دار البصائر الجديدة، الجزائر، 2012، ص 9.

² من الوثائق لكون عند مقارنة التقييد الاصلية الموجودة في الأوراق الكبيرة مؤلف المخطوط من هذه الأوراق الكبرى.

³ و م ش، ع 140، و3.

⁴ عائشة غطاس: الحرف والحرفيين بمدينة الجزائر 1700-1830م، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر 2001/2000، ص 109.

⁵ ناصر الدين سعيدوني، قانون أسواق، مرجع سابق، ص 50.

⁶ نفس المرجع، ص 129.

⁷ ناصر الدين سعيدوني: قانون الأسواق، مرجع سابق، ص 127.

⁸ عائشة غطاس، الحرف والحرفيون، مرجع سابق، ص 182.

- ⁹ناصر الدين سعيدوني، قانون، مرجع سابق، ص 65.
- ¹⁰نفسه، ص 66، أنظر: ذلك: و م ش، ع 6، و7: فيما يتعلق بحا النزاعات بين الحرفيين بحضور شيخ البلد.
- ¹¹هذا دلالة على أن الحكام على دراية بكل ما يحدث في أسواق مدينة الجزائر.
- ¹²و م ش، ع 140، و5.
- ¹³ناصر الدين سعيدوني: قانون أسواق...، مرجع سابق، ص 66.
- ¹⁴شعبان خوجة: يعرف بشعبان آغا وحاجي شعبان خوجة (1688-1695) من كبار رجال البحر وقادة الجيش، عرف بالجزم، وآخر الأمن وفرض النظام، اغتيل 1695.
- ¹⁵المعروف بابا أحمد العلاج (1107-1109هـ/1695-1699م)، عرف برجل الزوات والأعمال الغربية، رغم حرصه على الأمور الرعية.
- ¹⁶ناصر الدين سعيدوني: قانون أسواق...، مرجع سابق، ص 112.
- ¹⁷داي الجزائر (1118-1122هـ/1707-1710م)، المعروف ببكداش، أسترجع في عهده وهران في المرة الأولى 1708م على يد صهره أحسن أوزون وبأي الغرب مصطفى بوشلاغم.
- ¹⁸اللواتي يتعاطين مهنة الدعارة لكن يقمن في بيوت خاصة، يتولى الإشراف عليهن "المزوار" الذي يشرف على شرطة الأخلاق وكان عددهن يتجاوز 3 آلاف امرأة عند الاحتلال الفرنسي، وكانت تدفع كل واحدة 24 فرنك لخزينة الدولة كل سنة، وقام الداوي علي باشا بالقضاء على هذه الرذيلة سنة 1816 لكن أعادها الداوي حسين سنة 1818، أنظر: الزهار: مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب أشرف مدينة الجزائر، تحقيق أحمد توفيق المدني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1972، ص 244.
- ¹⁹أفشونبيرغ: الطب الشعبي الجزائري في بداية الاحتلال، ترجمة وتقديم أبو العيد دودو، دار الأمة، الجزائر، 2009، ص 42.
- ²⁰ناصر الدين سعيدوني: قانون الاسواق...، مرجع سابق، ص 70.
- ²¹مرجع نفسه، ص 91.
- ²²دلالة على صرامة القوانين في تطبيقها في مجال الحرف.
- ²³ناصر الدين سعيدوني: قانون اسواق...، مرجع سابق، ص 83.
- ²⁴تولى منصب الداوي لفترتين: الأولى (1682-1683م)، والثانية (1697-1700) ضمن الحملة الفرنسية التي قادها وكان 1682، عزل من الحكم ثم عاد إليه مرة ثانية سنة 1697.
- ²⁵كانوا من أكبر المنافسين لبني مزاب في مدينة الجزائر، ذلك يعود للحظوة والمكانة التي كانت لهم من طرف العثمانيين عند الإخوة باربروسة وأعطيت لهم بعض الحقوق كمحل السلاح، وارتداء الملابس المزركشة والمطرزة بالذهب.
- ²⁶ناصر الدين سعيدوني، قانون...، مرجع سابق، ص 62.
- ²⁷هو الداوي أحمد العلاج تمت الإشارة إليه سابقا، وكان حاضرا في الجلسة السيد المهدي شيخ البلد، وأمين الأمتاء وشيوخ بني ميزاب سنة 1749، أنظر ناصر الدين سعيدوني وفي قانون أسواق...، مرجع سابق، ص 97.

²⁸ عملة نقدية من الفضة متميزة بإرتفاع قيمتها كانت تضرب على عهد الموحدى من الذهب ثم أصبحت من الفضة عندما تعاملت بها مدن الإيطالية، فعرفت بالدبلون وظلت مستعملة لوجودها وقدرت سنة 1830 ب 40ف: أنظر: ناصر الدين سعيدوني: قانون أسواق مدينة...مرجع سابق ص 39.

²⁹ من المداخل الهامة التي كانت تحقق ارادات قارة لخزينة الدولة.
³⁰ أوقية مقياس للكيل متوسط وزنه 20 درهما أو 30غ: أنظر: ناصر الدين سعيدوني قانون أسواق مدينة...، مرجع سابق، ص 41.

³¹ قطعة نقدية ذهبية تعرف بسكة الجزائر، وزنها في المتوسط 25.3غ وقيمتها 50.4 ريال بوجود، وأعيد ضربها في أواخر العهد العثماني واصبحت تعرف بالسكة الزهار وأشار إليها بأن السلطاني تم سكنه سنة 1818م وحل محل الديار: أنظر: الزهار، مرجع سابق، ص 147.

³² قلة الزيت، من المكاييل وتساوي 16.66 لتر، أو 17ل، أنظر: ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر في العثمانية (1800-1830م)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979م، ص 292.
³³ ناصر الدين سعيدوني: قانون...، مرجع سابق، ص 102.

³⁴ يقع بالقرب من قصر الجنينة، ويحدد في الزاوية الغربية لساحة الشهداء، ويرجع أمر بنائه إلى بنت الناصر الحمادي صاحب بجاية ويرجع تاريخ بنائه إلى سنة 1561/1027، ولموقعه فضله مجلس الأمناء لعقد اجتماعاتهم التي تخص الحرف والتجارة، أعاد بناؤه الداى محمد عثمان باشا سنة 1784م.

³⁵ ناصر الدين سعيدوني: قانون...، مرجع سابق، ص ص 92-96.
³⁶ نفسه، ص 94.
³⁷ نفسه.

³⁸ ناصر الدين سعيدوني: قانون السوق...، مرجع سابق، ص ص 116-115.
³⁹ ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي...، مرجع سابق، ص 90.
⁴⁰ ناصر الدين سعيدوني، قانون الأسواق...، مرجع سابق، ص 127.

⁴¹ نفسه، ص 128.
ورد في الوثائق الأرشيفية كلمة غرامية وكأنها تعني عقوبة في حق بعض الحرف مثل القزدارية في سلسلة بيت البايليك، سجل 375 سنة 1754 علبة 55.

⁴² ناصر الدين سعيدوني: قانون اسواق...، مرجع سابق، ص 126.
⁴³ نفسه، ص 121.
⁴⁴ كان يسمى باسم "المقدم" ومن اشهرها "يعقوب ابو شعرة" من سنة 1735-1754، أنظر م، ع 150 و 14

و 15. أنظر كذلك: (1788-1790) présentation par -Paradis. V. D: Alger en 18 eme siècle. Abderrahmane Rabahi, Alger, Grand Alger etnote, Livres, Alger, 2006. P188.

Eiesnbeth, M : les juifs en Alger et en Tunisie a la poque turque, 1515-1830, in RA, -
Année, 1952, p 156.

⁴⁵ ناصر الدين سعيدوني، قانون اسواق...، مرجع سابق، ص 126.
⁴⁶ الشويهد: قانون اسواق...، مرجع سابق، ص 110.